

الترکمان هم اكثر مكونات تعرضاً للضیاع.. سواء قبل داعش او بعده

حسن توران



من مواليد كركوك وخريج كلية الزراعة، في سنة 2003 شغل منصب عضو في مجلس محافظة كركوك الذي تم تشكيله من قبل القوات الامريكية. وفي اذار 2011 اصبح رئيس مجلس محافظة كركوك. وفي سنة 2004 شغل منصب نائب رئيس حزب العدالة التركمانية، وفي نيسان 2011 اصبح عضو مجلس الإدارة التنفيذي لقسم العلاقات الخارجية في الجبهة التركمانية العراقية. ويشغل الان نائب رئيس الجبهة التركمانية. وفي سنة 2014 تم انتخابه نائبا في برلمان العراق في الانتخابات العامة عن محافظة كركوك وما زال يشغل هذا المنصب. وفي نفس الوقت يشغل منصب نائب رئيس اللجنة القانونية في مجلس النواب. ومنذ 2003 وحتى الان يعمل مع المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الاوربي في قضية كركوك ويعمل على إيجاد الحوار بين القوميات والاحزاب السياسية المختلفة.

اورسام : في البدء اريد ان ابدأ من الأزمة السياسية في بغداد، انتم كنتم موجودين اثناء فترة الأزمات السياسية في بغداد وداخل المنطقة الخضراء عندما اقتحمها المتظاهرون، كيف تقيمون الأزمة السياسية في بغداد؟ وما هو سبب هذه الأزمات؟ وكيف وصل البرلمان الى هذا المرحلة من الأزمات؟

- سؤال مهم جداً، مع الأسف بسبب عدم وجود السلام واستقرار الحياة السياسية في بغداد هذه العوامل القت بضلالها على الساحة العراقية بشكل سلبي، وبخاصة ان نتائج هذه الازمات أثرت ايضا على التركمان بشكل كبير. نحن مع وجود حكومة قوية تمثل جميع الاطراف في بغداد، حيث لا يمكن إدارة الدولة بشكل منفرد ومن طرف جهة واحدة، لانه سبق وان رأينا مثل هذه السياسة من خلال الحكومات السابقة ودفع ثمنها الشعب العراقي. ولذلك لا بد من وجود السلام والاستقرار في كافة مراحل العملية السياسية في العراق.

ان المسألة الرئيسية هنا، تحديد الأزمة المهمة في العراق وماهي الحلول المقترحة لحل هذه الأزمة، وكما معلوم للجميع ان الأزمة الرئيسية الموجودة حالياً في العراق هي موضوع داعش ومحاربة داعش لانه هناك عدد من المحافظات العراقية تحت سيطرة داعش مثل الموصل، ومناطق غرب كركوك، وعدد من أفضية محافظة صلاح الدين، وقسم كبير من محافظة الرمادي، وكلها تحت سيطرة داعش. ولذلك ومن اجل استمرار مواصلة هذه المعركة تقع على عاتقنا مهمات ومسئوليات كبيرة. لكن مع الأسف ان استمرار المعركة ليس بهذه السهولة، ان قوة العراق بوحده غير كافية هذا

من جانب، ومن جانب اخر استطيع القول ان استمرار القتال ضد داعش يتطلب وجود دعم الدول الحليفة الوطنية والاقليمية والدولية، وفي سبيل الحصول على الدعم في محاربة داعش لا بد من وجود حكومة عراقية مستقرة. وعلاوة على ذلك، استطيع القول وبشكل واضح وصريح بأن كلا من الامين العام للأمم المتحدة بان كي مون وإدارة البنك الدولي عند زيارتهم الى العراق وتحديد اثناء حديثه في ندوة البرلمان العراقي اوضح ما يلي: " بمقدر ما تكونوا متوأمين مع بعضكم البعض وتكونوا يدا بيد فنحن نكون معكم بهذا القدر " وأكدوا على اهمية وجود حكومة قوية في بغداد لان العراق في هذا المرحلة اذا لم يحصل على الدعم والمساعدة من الهيئات الدولية فانه لا يستطيع لوحده تحقيق انتصارات على داعش، ولذلك يجب على الحكومة العراقية في المقام الاول ان تتحمل مسؤوليتها في هذا المرحلة. المسألة الثانية هي الأزمة الاقتصادية الراهنة في العراق. فمن المعرف ان سعر برميل النفط كان يتراوح سابقا بين 110-100 دولار ولكن الان الاسعار سجلت انخفاضا في ادنى المستويات مما ادى الى حدوث أزمة اقتصادية في العراق، ولحد الان هنالك 550 مليار دولار لم تصرف بالشكل المناسب في العراق ادى ذلك الى حدوث أزمة في خزانة وفي ميزانية الدولة العراقية. والحكومة العراقية تخصص حوالي 3,5 مليار دولار تدفع الى الموظفين على شكل رواتب ونفقات إلزامية مثل (وزارة الصحة، والبطاقة التنموية، وغيرها من النفقات العامة). وفي بعض الأشهر من هذه السنة استطاع العراق الحصول على 1 مليار دولار

فقط ولا تشمل اي شئ آخر. في اعتقادي ان الاصلاحات يجب ان تكون في مجالات اكثر من ذلك .

اورسام :وماهو الحل برأيكم؟

- لا بد من رؤية واضحة لرئيس الوزراء وان يشارك رئيس الوزراء هذه الرؤية مع الاخرين، لانه مثل ما تعرفون يوجد برلمان في العراق وان البرلمانين ينتخبون عن طريق الانتخابات. وكتيجة طبيعية توجد في البرلمان اقليات ومذاهب وجماهير سياسية مختلفة. وبشكل مختلف عن ما كان سابقاً نلاحظ وجود افكار مختلفة حتى داخل المكون الواحد. وفي الوقت الحاضر ان التحالف السني و التحالف الكردي و التحالف الشيعي لا يتفقون على نفس الرؤى. واشكر الله على اننا نحن التركمان لم نختلف بيننا داخل البرلمان و طرحنا رؤيتنا وموقفنا المشترك. ولا بد على الحكومة ان تحدد الأولويات والمشاريع في هذا الجانب و اشراك الجماهير السياسية فيها، ولا بد من استمرار اللقاءات والمناقشات تحت اشراف رئيس الوزراء الذي بدوره يمهّد الطريق امام تبادل الافكار بين الاطراف في البرلمان. ولا بد من موافقة البرلمانين و الجماهير السياسية عند طرح اية فكرة او مشروع للمناقشة من قبل الحكومة، وللأسف نرى خلاف ذلك في ارض الواقع.

اورسام: بدون وجود مفاوضات سياسية هل يمتلك العبادي القناعة لأجراء بعض التغييرات والاصلاحات؟
- بالضبط هذا ما كنت اريد ان اوضحه، حيث ان العبادي لا يريد مشاركة رؤيته باي شكل من الاشكال

فقط، ولدينا عجز في الميزانية حوالي 2,5 مليار دولار، وباستثناء المشاريع القديمة، لا توجد مشاريع جديدة منذ ثلاثة سنوات. وبصدد علاقة الأزمة الاقتصادية بالسلام والاستقرار في العراق، نلاحظ ان إدارة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اوضحا انه في سبيل الحصول على مساعدة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لا بد من وجود شرطين اساسيين وهما السلام والاستقرار في العراق .

والمسألة الثالثة يوجد حوالي 3,5 4- ملايين مواطن لاجئ اغلبيهم داخل البلاد، في حين أن البقية في خارج القطر يعيشون في ظروف صعبة، وكما هو معلوم فانه يوجد في تركيا حوالي 100 الف مهاجر عراقي، ومن اجل ذلك لا بد من تحمل الحكومة العراقية مسؤوليتها تجاه هذه المسألة ومثل ما ذكرت انفاً، لا بد من الحصول على مساعدات من المنظمات الدولية. في الحقيقية يمكن القول ان خطوات الحكومة تجاه مسألة اللاجئين بسيطة جداً، وازافة الى ذلك لا توجد للحكومة العراقية رؤية واضحة تجاه هذه المسألة. وهذه تعتبر من المشاكل المهمة. وانا اوضحت رأيي في هذه المسألة امام رئيس الوزراء وامام مسؤولي الوحدات الادارية. ولكن استطيع القول ان الحكومة لا تملك رؤية تجاه هذه المسألة حتى تجد حلاً لها او ان الحكومة لديها رؤية معينة ولا تريد حل هذه المسألة. ولا نعرف اي من هذين الاحتمالين هو الصحيح، وكلاهما يؤثر سلباً على رفاه المجتمع . ان حزمة الاصلاحات التي اعلنها رئيس الوزراء حيدر العبادي تحتوي فقط على تغيير في الوزراء والاشخاص، ويعتقد رئيس الوزراء ان الاصلاحات تكون في تغيير الاشخاص

البرلمان في الدول الاوربية هو المكان الذي يتم فيه مناقشة الافكار ضمن الحقوق الدستورية، اما اذا استخدم الضغط او القوة من اجل تمرير قرار ما فانه لا يمكن الحديث عن وجود الديمقراطية في ذلك البرلمان



قررنا عدم الموافقة على هذه التشكيلة في البرلمان، واستطيع القول في هذا الموضوع، انه يجب على رئيس الوزراء تبني رؤية وموقف واضحين. على الرغم من وجود الدعم الدولي لرئيس الوزراء يجب ان لا ينسى وجود البرلمان ويجب اشراك جميع الاسماء في البرلمان. وفي الوقت الحاضر ومثل ما تعلمون تم تعيين خمسة وزراء من قبل العبادي ولكن هؤلاء الوزراء لا يستطيعون مباشرة اعمالهم، لانه على ضوء الدستور يجب الذهاب الى البرلمان من اجل اداء اليمين الدستورية في البرلمان، ولكن اداء اليمين لم يتم بسبب عدم عقد جلسة اليمين في البرلمان والوزراء التركمان لا يستطيعون أداء واجباتهم. وكل هذا نحن نعلمه وكذلك يعلمه الجميع، ولتجنب هذا الوضع يجب عدم حدوث هذه الأوضاع داخل البرلمان . ولا يمكن اخفاء السبب الرئيسي من وراء الدعم الدولي وهو ان يكون في العراق حكومة قوية بشكل متميز

مع الاخرين، ان العبادي ينتظر لأخر لحظة ويطرح حزمة الاصلاحات ويقول مايقول ويغير عددا من الوزراء وبعد ذلك يعين اشخاصا اخرين مكان الوزراء السابقين ويحاول اقناع الجميع بهذه الاصلاحات. والعبادي بوصفه رئيس وزراء العراق فمن الطبيعي ان يتصرف بهذه السياسة ولكن في رأبي وخاصة في هذه الفترة يجب ان يعطي دور للجماهير السياسية. وهكذا يمكن القول اذا اراد العبادي خلق توازن بين الكتلة التي يدعمها وبين بقية الكتل الاخرى يكون خاضعاً للطابع السياسي للعبادي. وفي اللحظات الاخيرة وقبل تقديم الاسماء الاولى كان من المقرر وجود اسماء جميع المذاهب الطوائف في قائمة الاسماء الموجودة داخل المطروف. ولكن في اثناء الجلسة لم يعلن الاسماء من قبل العبادي، ولكن رئيس البرلمان كشف لنا الاسماء. وبعد استلامنا للأسماء والتمعن فيها تبين عدم وجود اي ممثل تركماني في القائمة وعلى ضوء ذلك

أسماء في البرلمان، استطيع القول ان المسألة ظهرت بسبب عدم توضيح العبادي رؤيته. والمشكلة كانت في الاجراءات الدستورية ومع الاسف تم تحويل مشكلة مجلس الوزراء الى مشكلة رئيس البرلمان مما ادى الى وصول المشكلة الى هذه المرحلة، وكان باستطاعتهم حل المسألة ضمن حدود مجلس الوزراء. والمسألة الاخرى هي كيف تنظر الكتل السياسية الى مجلس الوزراء. ان أي كتلة في العراق يوجد لديها اعضاء في مجلس الوزراء ولكن لا يستقيدون منهم من الناحية السياسية. وان كل الكتل والطوائف يأملون من مجلس الوزراء او بعض الجهات المختلفة تحقيق غاياتهم و امالهم في الانتخابات المقبلة وبهذا الطريق يحافظون على استمرار حياتهم السياسية. ولهذا السبب عندما يقوم رئيس الوزراء بسلب تلك الحقوق فبطبيعة الحال ستقوم الجماهير برد فعل سلبي اتجاءه وتحاول الجماهير ان تمنع رئيس الوزراء من سلب تلك الحقوق. وذلك عن طريق تشكيل مجموعة مكونة من 80 شخصا في البرلمان، وتقوم هذه المجموعة بمناقشة اجراء اصلاحات داخل البرلمان بعد فشل رئاسة مجلس الوزراء في ذلك. ومن اجل اجراء التغيير داخل البرلمان، حدثت مناقشات في داخل هذه المجموعة حول ايجاد الحلول المناسبة. وهذا الاجراء من الناحية الدستورية حق مشروع، وكما هو معروف، يوجد في البرلمان 328 نائب، وعند الحصول على أصوات 150+1 يمكن تغير رئيس البرلمان وهذا يعني مجموع 165 صوت ونحن نرى هذا الاجراء حقا مشروعا ولكن عند اثناء مشاهدة فديوهات عملية فرز الاصوات تبين عدم الحصول

ومختلف عن بقية دول الشرق الاوسط يتم انتخابها عن طريق الانتخابات. والفرق بيننا هو في المؤسسات الدستورية، واذا فقدنا المؤسسات الدستورية يكون قد فقدنا الدعم الدولي ايضا. وفي حالة فقدنا هذا الدعم كيف يستطيع العراق ان يكمل او يستمر في نضاله ذي البعد العسكري والانساني والاقتصادي وحتى موضوع النازحين؟ وخالصة القول انه في رأيي، يجب على الحكومة ان تقوم بوضع حزمة اصلاحات جديدة بحيث ان لا تقتصر هذه الاصلاحات على تغيير الاشخاص فقط وانما يجب ان يقوم بحل المسائل الثلاثة الذي ذكرناها سابقاً، وكذلك فتح الباب للنقاش وتبادل الافكار في البرلمان.

اورسام : لقد تطرقتم الى موضوع مهم، تكلمتم عن اهمية وجود المؤسسات الدستورية وعملها، وان عدم تشغيل هذه المؤسسات الدستورية يمكن اعتبارها من المشاكل الكبيرة في العراق بعد سنة 2003، وكما نلاحظ في الوقت الحاضر ان اكثر هذه المؤسسات الدستورية الفعالة هو البرلمان، ولكن اعتبارا من هذه اللحظة نلاحظ ظهور تفكك او انقسامات في البرلمان، انتم كيف تنظرون الى هذه الانقسامات؟ ومثل ما تعلمون في الاسبوع الماضي كانت هنالك محاولات لعزل رئيس البرلمان سليم الجبوري من منصبه، وبعد ذلك، لم يحصلوا على عدد الاصوات الكافية ولوحظ ظهور توقيعات مزورة، كيف ظهر كل هذه الازمات السياسية في البرلمان؟ وبالنسبة للاطراف المعنية كيف ظهرت هذه الانقسامات ؟

- الموضوع ظهر بعد اعداد قوائم

**يوجد في العراق
مشهد جديد، في
الوقت الحاضر ان
مكونات العراق
السنية والشيعية
والكردية لا يبنون
علاقات بينهما كما
كان في السابق.**

خلال فرض ارادتهم اوصلوا الوضع الى درجة الغليان، ومن وراء تلك الاجراءات، لم يتم التوصل الى اي حل في البرلمان. وكما تعرفون بعد كل هذه الفوضى جاءت كتلة الصدر التي تمتلك 33 نائباً، وبعد انتهاء المظاهرات ودعمت حزمة الاصلاحات التي جاء بها حيدر العبادي والخاصة بالتغييرات الوزراية. وحاول 33 شخص من كتلة الصدر تمرير هذه الاصلاحات من مجلس النواب وبعبارة اخرى حاولوا استخدام الضغط داخل البرلمان. وهذا غير ممكن لان البرلمان في الدول الديمقراطية هو المكان الذي تتم فيه مناقشة الاراء المختلفة ضمن الحقوق الدستورية. واما اذا كانت هناك محاولة لفرض رأي او محاولة الضغط على البرلمان من اجل تمرير بعض القرارات، عند ذلك يجب على تلك الدولة ان لا تتكلم عن وجود الديمقراطية فيها. ونحن قد رفضنا مثل هذه الاجراءات غير الديمقراطية داخل البرلمان، لاننا ندعم قرار الحصول

على النسبة المطلوبة للتصويت وانما كان مجموع الاصوات التي تم الحصول عليها 131 صوت فقط. وهذا مخالف للدستور ومن اجل ذلك دخل مجلس النواب في مشكلة.

وفي هذه المرحلة قام رئيس الجمهورية ضمن حقه الدستوري بمجموعة من المبادرات من اجل ان يكون هنالك خارطة طريق امامنا، ولكن في ظل المحصلة النهائية لهذه المبادرات لم نر اية تطورات ايجابية تنعكس على أرض الواقع، لأنه في حالة عدم الحصول على النسبة المطلوبة لايمكن لاية مجموعة قليلة العدد ان تفرض رأيها المطلق في البرلمان، وبشكل موجز، نحن نقول الان بان اية كتلة تحصل على 165 صوت في البرلمان تستطيع اجراء التغييرات التي تريدها لأنه حق دستوري، وكذلك هي عبارة عن تصويت والطرف الذي يفوز في التصويت بإمكانه اجراء التغيير. ولكن مع الاسف فان هذه الكتل من



الاساسية، ومثل ما قلت سابقا اليوم في العراق يظهر مشهد جديد، في الوقت الحاضر يمكن القول السنة والشعبة والاكرد في العراق لا يوجد بينهما علاقات قوية مثل ما كانت موجودة في السابق وظهرت خلافات حتى داخل الكتلة الشيعية نفسها، لان موقف كتلة الصدر تختلف عن موقف كتلة عمار الحكيم، عند اخذ هذه الاختلافات بنظر الاعتبار نلاحظ ان الأجواء السياسية في العراق يمكن أن تكون قريبة من الديمقراطية في المستقبل بشكل أكثر، ويمكن ان تكون سببا في جمع كل الطوائف والإقلييات في قائمة انتخابية واحدة، ولكن الوضع الحالي يشير الى وجود صعوبات مختلفة، ولكن اولويتنا الان هو اجتماع البرلمان وكيف يجتمع وعلى ماذا يجتمع؟ على سبيل المثال، يوم الثلاثاء الماضي كان من المقرر عقد اجتماع ولكن الاجتماع لم يتم عقده، والسبب في ذلك هو ان الاطراف لحد الان لم يتوصلوا الى قرار مشترك حول الاجتماع وكان من المفترض ان من اجل عقد اجتماع لايد ان يكون هناك موضوعان اساسيان، الاول هو عقد اجتماع البرلمان بأمان تام وتوفير الحماية للبرلمان، وكذلك يجب امتلاك آلية اتخاذ قرارات صحيحة وهذه من مصلحة البرلمانين. وان يتم تحقيق هذه الخطوة دون وجود تهديد او تدخل من عناصر خارجية، وفي نفس الوقت يجب أن تكون آلية اتخاذ القرار بشكل مستقل وحر، وفي حال توفر هذه الشروط التي تم ذكرها فان البرلمان بإرادته الحرة واستنادا الى نهجه السياسي يستطيع ان يتوصل الى قرارات مهمة. وعند ذلك الحال في اعتقادي، سيستمر وجود البرلمان بشكل قوي ويضع اعماله في اطار آلية محددة.

على 165 صوت من اجل اجراء أي تغيير يحدث في البرلمان. وبخلاف ذلك سوف تؤدي بالدولة الى مصير لا يحمد عقباه وهذا ما لا نريده اطلاقا .

اورسام هل ممكن ان تحدثنا عن العوامل الداخلية؟ هل ان الدول المجاورة تقف عائقا امام تشكيل الحكومة الشاملة؟ او ان بعض الحكومات تدعم هذه العملية ولكن الخلافات الداخلية هي التي تعرقل تشكيل هذه الحكومة، حيث نلاحظ على هذه المرحلة الجديدة بعدها عن ثقافة المصالحة. ومن ناحية تقارب دول الجوار كيف تقيم موقف دول الجوار من أزمة الحكومة هذه؟

اذا نظرنا الى الدول المجاورة بشكل عام نرى انها متفقة معنا حول دعم استقرار العملية السياسية في العراق، كما هو واضح، ان اكثر دول الشرق الاوسط تمر بفترة حرجة، في ظل هذه الفترة الحرجة حيث ان تغيير الحكومة في العراق ومجيء حكومة جديدة قد يستغرق فترة طويلة حتى يمكن القول ان الوصول الى حل السياسي هو أمر مشكوك فيه، وخاصة في الوقت الحاضر حيث ان محاربة داعش افرزت وضعاً خطيراً، ولو اخذنا تركيا بنظر الاعتبار نلاحظ ان تركيا وقفت وما زالت تقف مع الحكومة العراقية وكذلك ايران على نفس النهج أيضا. اضافة الى ان امريكا اوضحت موقفها في هذه الفترة وخاصة موقفها من الحكومة العراقية. بالاضافة الى ان هناك مصالح مشتركة بين العراق ودول الجوار، ولكن انا في اعتقادي الشخصي ان هذه الظروف الحرجة التي يمر بها العراق بالذات ليس من مصلحة اية دولة، حيث ان استقرار العراق هي الغاية

يجب على الحكومة ان تاخذ على عاتقها توفير الحماية للنواب وكذلك ضمان حماية بناية البرلمان، وتوفير البيئة المناسبة من اجل افساح المجال امام المواطنين للتعبير عن ارائهم واتخاذ القرار الذي يروونه مناسباً.



للتعبير عن ارائهم وان يتم الانطلاق من البرلمان كخطوة اساسية لاصدار قرار معين، و خلاصة القول استطيع القول، ان الازمة الاساسية اليوم في بغداد هي مسألة البرلمان.

اورسام: هل ان ما ذكرتم حول دور دول الجوار يحمل اهمية كبيرة ؟
لو رجعنا للتاريخ قليلا بالأخص عندما فازت قائمة العراقية في انتخابات 2010 لم تطمئن تركيا، وبعد فترة الانتخابات ظهر للعلن تعاون امريكي ايراني مما ادى هذا الامر الى عدم اعطاء منصب رئيس الوزراء الى اياد علاوي، ولو القينا نظرة لتطور الاحداث في العراق وخاصة ما بين سنوات 2011-2014 لحظنا ان تلك الاحداث تعتبر نتيجة طبيعية الى ما نعانيه في الوقت الحاضر. مع الاسف ان هناك بعض الامور ادركتها امريكا بشكل متأخر، على سبيل المثال ان المستشار الانكليزي (

لحد الان تم بذل جهود كبيرة لايجاد حل لهذه المسألة في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) وتم عقد لقاءات ومشاورات بين جميع الاطراف، للوصول الى رؤية مشتركة بين الجميع ولان استمرار الوضع الحالي فيه مخاطر، وعلى الرغم من عقد اجتماع لمجلس الوزراء الا انه تم توجيه اعتراضات لأوضاع البرلمان. يوجد لدينا 22 وزير يجب أن يصوت عليهم في داخل البرلمان، وتبعاً للنظام الداخلي للبرلمان ان من اجل عقد اجتماع للتصويت يجب حضور 11 وزير، البعض يقول يجب حضور 9 وزراء او 10 وزراء ومثل ذلك من الاعداد. وان هذه التصريحات المختلفة ناتجة من ان بعض الوزراء لم يقوموا بأداء اليمين الدستورية. ومن اجل ذلك يجب على البرلمان قبل كل شي استمرار عقد اجتماعات وفي هذا الجانب يجب على الحكومة العراقية ان تقوم بواجبها في حماية بناية البرلمان، وخلق بيئة مناسبة للجميع

يفسح المجال للتركمان في اختيار اعضائهم فيما بينهم، وان يستخدم رئيس الوزراء صلاحياته في بقية المواضيع الاخرى. ولكن على الرغم من جميع اللقاءات والاجتماعات في البرلمان لم يتوصلوا الى قرار حول اختيار الوزير الفلاني من الكتلة الفلانية، ومثل ماحدث سابقا عند جمع الاسماء وضعوا الاسماء العائدة لكتلهم في البرلمان في مقدمة الاسماء التي يتم التصويت عليها، وحاولوا تمرير هذه الاسماء من مجلس النواب وانا اعتقد ان في هذا الوضع يجب ان يكون رئيس الحكومة التكنوقراط المراد تشكيلها تكنوقراط ايضاً. وان لا يرتبط وزراء الحكومة بحزب معين، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه لماذا يختار رئيس الوزراء من حزب معين؟ يمكن القول ان مثل هذه الامور يمكن ان تكون سببا في ازدياد المشكلة في داخل الحكومة العراقية. استطيع القول ان الحكومة العراقية في طريق خاطئ ويجب قبل كل شي حل مثل هذه المسائل. وان حزمة الاصلاحات يجب الا تقتصر على تغييرات في مجلس الوزراء وانما يجب التذكر بان العراق دولة زراعية وصناعية تحتاج الى تنظيم ادارة موارد النفط والمكونات الاقتصادية الاخرى، ويجب ان تكون الاصلاحات شاملة وواسعة بحيث يشمل كافة مفاصل الدولة.

اورسام كيف تجري عملية محاربة داعش في ظل هذه الازمات السياسية؟ وبتعبير اخر في ظل هذه الازمات السياسية هل تجري عمليات محاربة داعش بالطريقة الصحيحة؟

بالتأكيد لا ، حيث ان موضوع محاربة داعش يتأثر بشكل كبير بمسألة

Raymond T. Odierno ريموند أوديرنو (الذي عمل في كركوك وبعداد اصدر كتابا حول وضع العراق احتوى على الاخطاء الكبيرة التي ارتكبتها الإدارة الأمريكية في العراق، لان امريكا بغض النظر عن نتائج انتخابات 2010 أستندت الى قرارات المحكمة الدستورية العراقية في دعم الحكومة المشكلة وبعد ذلك اعترفت الإدارة الأمريكية بارتكابها خطأ كبيرا في ذلك، عند النظر من هذا الجانب نلاحظ وجود مشكلة في آليات نظامنا القضائي الامر الذي ادى الى وصول المؤسسات الدستورية الى هذا الوضع الخطير .

اورسام : تطرقتم الى موضوع مهم، حول ضرورة وضع آليات راسخة لاتخاذ القرارات، وحتى يمكن القول انه من المواضيع المهمة التي يجب اخذها بنظر الاعتبار في العراق في الوقت الحاضر هو ضعف هيكل المؤسسات العراقية القائمة، وكذلك نلاحظ عدم استطاعة اضاء الطابع المؤسساتي للدولة، هل يمكن ان تظهر للعلن حكومة تكنوقراط مستقلة او نزيهة؟

انا لا اعتقد ذلك، ولكن من الممكن تشكيل حكومة تكنوقراط في العراق، حيث ان النقطة المهمة هنا انه يجب على الكتل السياسية ان تلعب دوراً في تشكيل الحكومة العراقية، على سبيل المثال، لماذا يقوم رئيس الوزراء بأختيار ممثل التركمان في الحكومة ولا يختار التركمان ممثلهم بانفسهم؟ ومن جهة اخرى، نرى اجراء عملية الاختيار داخل الجماعات الاخرى، وكفي عندما يختار السيد العبادي الاشخاص الذين يعملون بانسجام وان

في ظل استمرار الأزمة السياسية في العراق فان الطرف الوحيد المستفاد من هذه الأزمة مع الأسف هو داعش.



كل يوم وتقوم تركيا بالرد على قصف داعش وتدافع عن اراضيها. ولذلك اصبح موضوع داعش من المواضيع الدولية ولكن اذا ما فقدنا البعد الدولي لأزمة داعش لا نستطيع التنبؤ بمستقبل داعش في المنطقة، ومثال ذلك نحن الان بأمس الحاجة الى دعم جوي كثيف في محاربة داعش، وان القوات الجوية منذ 2003 لم تستطيع ان تكون فعالة بشكل اكثر، ومن اجل ذلك نحتاج الى المساعدات الدولية. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه كيف نستطيع ان نؤمن المساعدات الدولية؟ وكيف نستطيع الحصول على مساعدة العالم الخارجي؟ الجواب بسيط جدا يمكننا الحصول على المساعدات والدعم الدولي عن طريق حل الازمات السياسية الموجودة في شؤوننا الداخلية. وكما ذكرت سابقاً انه مع الاسف يمكن القول ان هذه الازمات السياسية في شؤوننا الداخلية قد أثرت

الأزمة السياسية او أزمة الحكومة وفي ظل هذه الظروف كيف يستطيع الجيش والشرطة الاتحادية الاستمرار في محاربة داعش؟ حيث يمكن القول ان بعض القطاعات من اجل حماية بغداد انسحبت من الحرب ضد داعش. واذا استمرت هذه الازمات السياسية فان الطرف الوحيد المستفاد من هذه الازمة مع الاسف هو داعش. من اجل ذلك وكما نقول دائما ان هناك حاجة الى السلام والاستقرار في بغداد اكثر من غيرها من المناطق وفي نفس الوقت يجب تشكيل حكومة تشمل جميع القوميات والمذاهب، وهذه الامور ضرورية وخاصة في ظل الحرب مع داعش. كما هو معروف الان ان وجود داعش لا يقتصر على العراق فقط وانما يوجد في ليبيا وسوريا وتونس وحتى في دول الخليج ايضا. ولم تسلم تركيا من هجمات داعش ايضاً حيث يقوم داعش بقصف حدودها من سوريا

نرى ان ابناء المدينة وجيش المدينة ومع الدعم الجوي هم الذين حرروا المدينة، ويجب تحرير مدينة الموصل والحويجة بنفس الطريقة. وتقديم الدعم للقوات المحلية وتشكيل قوة متكاملة منهم بحيث يضمن المساواة بين الطوائف والمذاهب، والان اذا لا بد من مشاركة التركمان والعرب والاكراد وحتى القوى المحلية في عمليات تحرير الموصل من داعش، لان الحرب ضد داعش لا ينتهي بالقضاء على داعش ولكن لا بد من استمرار الحياة الطبيعية للناس بعد داعش.

ولا يخفى على الجميع مدى الضرر الذي لحق بمدينة تلعفر التركمانية، حيث ان مئات الالاف من مواطني المدينة اضطروا الى ترك مدنهم بسبب سيطرة داعش عليها. وهنا يمكن القول كيف يستطيع التركمان ان يعيشوا في تلعفر مرة ثانية في ظل وجود داعش ، بالنسبة لي، يجب على التركمان سنة وشيعة ان يتحدوا ويجمعوا في مكان واحد وان يكونوا يداً واحدة في محاربة داعش وبعد القضاء على داعش باستطاعتهم العيش في مكان واحد. المحصلة النهائية ان الهدف الرئيسي للتركمان الان هو تشكيل قوة مشتركة بينهما وغلق صفحة خلافات الماضي والاستمرار في التقدم نحو تحرير مدينة تلعفر.

اورسام : كيف تقيّمون استمرار عمليات استعادة الموصل؟ هل ستم عمليات استعادتها بفترة قصيرة؟ وما هي المعوقات التي تقف امام تحرير الموصل.. ماهو رأيكم حول هذا الموضوع؟

في البداية انا اتفق معكم بكون ان

بشكل سلبي في الحرب على داعش. ومن جانب آخر لعب التركمان دورا كبيرا في عملية تحرير قسبة بشير من داعش حيث برهن التركمان قوتهم واثبتوا وجودهم من خلال المشاركة في تحرير اراضيهم من داعش. ولكن الانتصار الذي تم تحقيقه في بشير يجب ان لا يحسب على قسم او طرف واحد فقط وانما يجب ان ينظر الى هذا الانتصار على انه تم تحقيقه بمشاركة الجميع. الامر لا يقتصر على انقاذ البشير من داعش فقط وانما يجب ايجاد قوة تحل محل انسحاب داعش من البشير، ولكن مع الاسف ان حوالي 70-80% من بيوت البشير قد تضررت بسبب العمليات العسكرية ونأمل من الحكومة اتخاذ الاجراءات اللازمة لاعادة اعمار البيوت المهدامة والمتضررة. اريد ان ابين هنا ان تركيا سوف تساهم في اعادة اعمار البشير واعادة البنية التحتية لبشير التركمانية .

ومن ناحية اخرى ان داعش قد زرع العيوب الناسفة في طرق قسبة بشير التركمانية وفخخت البيوت والتركمان يشاركون بشكل فعال وكثيف في عمليات ازالة العيوب الناسفة وما زالت مستمرة لحد الان، ومن اجل تحرير بشير استشهد من التركمان حوالي 200 شخص، ولذلك تعتبر ناحية بشير نموذجا بالنسبة لبقية مناطق العراق، حيث شارك ابناء بشير مشاركة واسعة في تحرير منطقتهم، اضافة الى الدعم الجوي من قبل القوات الدولية. ان تكاتف ابناء بشير وتعاونهم في انقاذ مدينتهم اظهرت شجاعتهم لدحر داعش ويمكن تطبيق نموذج بشير في تحرير مناطق اخرى من العراق. اود ان اؤكد مرة اخرى، ان ناحية بشير انقذها اهلها التركمان. وكذلك عند النظر الى مدينة الرمادي

ان وظيفة التركمان في الدرجة الاولى تشكيل قوة مشتركة من الشعب وترك خلافات الماضي وتدريب هذه القوة بالشكل الجيد من اجل تحرير تلعفر .



على حلب في كل يوم وفي كل يوم قتلى وعلى الرغم من معاناتهم الانسانية لم يحدث اي تغيير، وعلى الرغم من الوضع الذي وصلت اليه حلب لم يتحرك او يتكلم احد، وفي المقابل يتجه العالم والمجتمع الدولي الى طرف آخر او لحدث ما في مكان اخر يضعونه في جل اهتماماتهم، وعلى سبيل المقارنة كان موقف امريكا واضحا في حلب وناحية بشير. وعندما أتت روسيا اتبعت نفس السياسة لان الغاية ليس استعادة سوريا من داعش وانما هي دعم النظام القائم في سوريا ولا يخفى للجميع النهاية السيئة التي سوف يصل اليها الوضع. واخيرا يمكن القول انه قبل حل الازمات السياسية لا يمكن التخلص من مشكلة داعش، وان لا يقتصر انها محاربة ووجود داعش في الاخبار وعلى وسائل الاعلام فقط، لانه الموصل المحافظة الاولى في العراق التي احتلها داعش. ويوجد حاليا داخل مركز مدينة الموصل حوالي 2,5 مليون نسمة. قبل داعش كان يعيش في مركز مدينة الموصل حوالي 1,6 مليون نسمة. ولكن بسبب الاحداث

موضوع داعش هو موضوع سياسي واذا لم تطبق الديمقراطية الحقيقية في الشرق الأوسط فان صوت الشعب لن يسمع ابدا، يمكن ان يتم القضاء على داعش في الفترة القريبة ولكن من الممكن ان تظهر في المستقبل منظمة ارهابية متطرفة اخرى. ومن اجل ذلك يجب حل الازمة السياسية في سوريا والعراق قبل كل شي وبعده يمكن من السهولة حل قضية داعش، والموضوع الثاني حيث كما رأينا في سوريا والعراق ان امريكا تقوم بدعم طرف واحد فقط، بالنسبة لي هذه السياسة خاطئة يجب على الامريكان ان يغيروا قبل كل شي هذه السياسة. وفي حالة عدم تغيير هذه السياسة فان آثارها السلبية سوف تستمر وهذا سيكون من صالح داعش. يعني ان امريكا تقدم الدعم بشكل علني لطرف وهذا الطرف يقوم بانتهاك حقوق الانسان ويغير التركيبة الديمغرافية للشعب، في اعتقادي، مرة أخرى وأكرر ان هذه السياسة خاطئة للغاية. على سبيل المثال ماذا فعلت الجهات الدولية او الامم المتحدة اليوم ضد حلب؟ قصف

اورسام : لو تتبعنا مسألة التركمان، في ظل الازمة السياسية في بغداد والحرب على داعش هل تستطيع ان توضح لنا موقف التركمان بشكل واضح؟ على سبيل المثال في عمليات الموصل يجب تأمين حماية اطراف كركوك، وانت بوصفك نائبا تركمانيا ماهو رأيك حول تحقيق التوازن الاداري والسياسي والعسكري داخل كركوك وما هو موقع التركمان في ظل الازمة السياسية الموجودة حاليا؟

مع الاسف ان التركمان قبل مجيء داعش وحتى بعده من اكثر مكونات الشعب العراقي التي لحق بها الظلم في العراق. على سبيل المثال تعرضت بعض مناطقنا مثل تلعفر واطراف الموصل واطراف كركوك الى هجمات داعش واحتلت من قبل داعش الامر الذي ادى الى نزوح التركمان بشكل كبير من تلك المناطق. ويجب قبل كل شي تحرير مناطق هولاء النازحين وارجاعهم الى مننهم، علما ان المناطق التركمانية غنية بالثروات الطبيعية والطاقة، ولا يخفى للجميع وجود النفط والغاز الطبيعي في مناطق وجود التركمان مثل اطراف تلعفر واطراف كركوك واطراف طوزخورماتو وهذه الثروات اصحبت نقمة على التركمان في تلك المناطق. وعلى الرغم من وجود تلك الثروات في أرض التركمان يرجع الى سنة 1927 فان التركمان منذ ذلك الوقت الى حتى الان لم يستفادوا منها وبالعكس تماما استخدموا تلك الثروات ضدنا وما زالت ازمة التركمان مستمرة لحد الان، والجميع يعرف من هي الجهة التي تسيطر على نفط كركوك الان وكيف يصدرها خارج القطر وماهي ميزانيته ولم نحصل على اية اجوبة من وزارة النفط ولا من الحكومة المركزية

الجارية والعمليات العسكرية في بعض المناطق نزح مئات المواطنين الى الموصل مما زادت اعداد السكان في الموصل بشكل كبير حتى وصلت ما عليها اليوم حوالي 2,5 مليون نسمة. لذلك قبل بداية عمليات الموصل لابد من مسك اطراف المدينة وتطويقها بالشكل الجيد، وفي طبيعة الحال يجب فتح ممرات انسانية لخروج العوائل وكذلك يجب تحديد الجهات التي تشارك في عمليات تحرير الموصل. ومن الاهمية ايضاً تحديد طبيعة عمل الجهات المشاركة في العملية، ولابد من تخطيط سير العمليات العسكرية بشكل جيد قبل انطلاق العمليات العسكرية لتحرير الموصل، لان تحرير الموصل يعني ايضا السيطرة على الحدود المشتركة بين العراق وسوريا. ويقطع الدعم الكبير لداعش في الموصل القادم من سوريا، بالتالي سيؤدي ذلك الى ضعف امكانية الارهاب في الموصل. ولذلك اذا لم يغلق هذا الممر او اذا لم يتم قطع طرق الامدادات من سوريا فان عملية تحرير الموصل ستكون صعبة للغاية، وعند التخطيط لهذه العملية يجب على القوى الإقليمية ان تضع خطة مناسبة لعملية الموصل. قبل شهر ونصف تم الاعلان عن انطلاق عملية تحرير الموصل ولكن تبين بعد ذلك ان استعدادات تحرير الموصل غير كافية ومنيت القوات العراقية بخسائر كبيرة، واتمنى ان لا يتكرر هذه الوضع مرة ثانية وان يكونوا اكثر استعدادا. والمهم في هذه العملية انه الى جانب الجيش العراقي وقوات البيشمركة أن يشارك اهل المدينة أيضاً بعدما يتم تدريبهم بشكل جيد وان تشارك الجهات والقوات الدولية في هذه العملية.

يمكن اعتبار عملية تحرير الموصل بمثابة السيطرة على الحدود السورية أيضاً



وهذا يتعارض مع المنطق الحالي. وان التركمان من المكونات الموجودة في العراق ولذلك يجب ان يكون للترکمان قوة عسكرية وغاية التركمان من استخدام هذه القوة هي محاربة داعش لانريد استخدامها في الصراعات الداخلية. وبوصفي ممثلاً للمكون التركماني في بغداد لم نحصل على الدعم اللازم في هذا الجانب. وان قبل بداية عمليات تحرير قرية بشير كتبت طلباً الى وزير الدفاع وطلبت منه ان يرسل قوة من وحدات الجيش العراقي لتحرير ناحية بشير ووزارة الدفاع احوالت الطلب الى قيادة العمليات المشتركة المرتبطة برئيس الوزراء والجواب الذي حصلنا عليه من هناك قالوا يريدون ان يبعثوا الدعم العسكري للمنطقة المذكورة ولكن تكلموا بوجود ضغط من قبل مجموعة عرقية عليهم تمنعهم من ارسال تلك القوة من الجيش. يعتبر هذا الوضع من الامور غير المقبولة ومن هذا المنطلق ان للترکمان حق في حماية انفسهم وذلك عن طريق تشكيل قوة تركمانية خاصة بهم، وان يكون لها الاعتراف الدستوري ايضاً. من جانب اخر ان يكون للترکمان

حول كيفية تقاسم عائدات تصدير النفط من كركوك. وفي بيان صدره محافظ كركوك اوضح فيه استلامه مبلغ قدره 5 مليون دولار، ولكن هناك استفسارات لا نعلم أجوبتها.. على سبيل المثال ماذا يمثل هذا المبلغ وفي اية ميزانية تم تخصيصه. مع الاسف لا يوجد تحقيق عادل وشفاف حول موضوع النفط والغاز الطبيعي، وترکمان العراق في كل الاحوال مع وحدة وتضامن العراق. وكما يمتلك العرب والاكرد حق في الغاز الطبيعي والنفط، التركمان ايضاً لهم حق في الغاز والنفط، ويمكن القول ان للترکمان حق اكثر من غيره لان تلك الثروات تستخرج من اراضيها ومناطقها، ولذلك لا بد لنا ان نأخذ حصتنا من الكعكة ويمكن القول ان في كل الاحوال عند تقاسم الموارد يجب ان نأخذ حقنا الشرعي من الموارد الطبيعية. في يومنا هذا، ان اية طائفة في سبيل ان تقف على قدميها في العراق يجب ان تستند على مورد اقتصادي او قوة عسكرية وهذا واقع الحال في العراق، ولماذا لا يوجد قوة للترکمان كما يوجد الحشد الشعبي والبيشمركة؟

اورسام : نعلم جيدا ان التركمان ينتظرون الكثير من تركيا، ونسمع على لسان المسؤولين الاتراك ان التركمان يشكلون اهمية كبيرة بالنسبة لهم في الشرق الاوسط وهناك اولوية تقديم المساعدات للتركمان، بالنسبة لكم ما الذي تنتظروه من تركيا في سبيل حل مشاكل التركمان؟ وما الذي يجب على تركيا ان تفعله اكثر مما تفعله الان؟ وانت بوصفك نائبا تركمانيا ماهي طلباتكم التي تريدون اصالها للمسؤولين الاتراك؟

يمكن القول ان التركمان يعتبرون من المكونات المهمة في الشرق الاوسط وبشكل خاص في العراق وسوريا وتركيا وايران واذربيجان وتركمناستان. ومن الطبيعي ان تكون هناك علاقات بين التركمان في هذه الدول في الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية، لأنه توجد مثل هذه العلاقات القوية حتى داخل المكونات الاخرى ايضا، فمثلا الحديث اليوم عن العرب لا يقتصر على العراق فقط وانما يشمل من مراکش الى دول الخليج العربي وكافة الدول العربية الأخرى. وكذلك يمتلك الاكراد حقوقا وعندهم مطالب في داخل كل دولة يعيشون فيها. ومن الطبيعي ان يكون للتركمان حقوقهم الخاصة، والتركمان يطالبون بتلك الحقوق في كل مناسبة بالاضافة الى ان تلك الحقوق يعترف بها بقية الشعب .

نحن التركمان ننتظر الدعم الكثير من تركيا، ونحن ممتنون من تركيا للمساعدات التي تقدمها للتركمان سواء في داخل تركيا او للتركمان في داخل العراق، وفي كركوك ينتظرون المزيد من الدور التركي في المنطقة وخاصة في داخل العراق في محاربة داعش وفي تحرير الموصل ولانه يوجد

حصة من الموارد الطبيعية كما لبقية المكونات.

اورسام: اذا نظرنا من ناحية حقوق التركمان نرى ان الوظائف الادارية التي تم اسنادها للتركمان قد حرموا منها فيما بعد وتم اخذ تلك الوظائف من ايديهم ويجب استرجاع تلك الوظائف للتركمان؟

- ان هذه الخطة ناتجة عن مخطط يستهدف الوجود التركماني، ومجرى الاحداث الان في كركوك يشير وبشكل واضح الى انهاء الوجود التركماني هناك، يمكن القول اننا نعاني من نفس سياسات نظام صدام، حيث كان في زمن صدام حسين لا يستطيع التركمان ان يكون مسؤولا في ابسط الدوائر الحكومية كمدير المدرسة مثلا والان لا يختلف الوضع نرى تطبيق نفس السياسة في تشكيلات الشرطة ومجلس القضاء ودوائر الدولة ورئاسة المجلس في كركوك، والتركمان يملكون حقوقا مشروعة في كركوك ويجب استرجاعها، ويجب على العراقيين ان يدركوا المخططات التي تستهدف تركمان العراق والظلم التي لحق بهم. في هذا السياق يجب التفكير ملياً واتخاذ الاجراءات اللازمة لدحر تلك المخططات ضد التركمان وضمان حقوق التركمان وخاصة في الموارد الطبيعية في مقدمتها النفط والغاز الطبيعي. واذا لم نتدخل في المطالبة بتلك الحقوق المشروعة سيكون وضعنا في مستقبل العراق ضعيفا للغاية. ولذلك من المهم جدا حل هذين المعادلتين قبل كل شي. ينبغي أن نعمل في الإطار العلمي والدستوري في استعادة حقوقنا المشروعة.

في يومنا هذا، ان اية فئة في سبيل اي تقف على قدميها في العراق يجب ان تستند على مورد اقتصادي او قوة عسكرية وهذا واقع الحال في العراق، ومثلما يوجد قوات الحشد الشعبي والبيشمركة والجيش العراقي يجب ان يكون قوة للتركمان ايضا.

تحالف دولي في المنطقة. للعلم ان لتركيا دور كبير في داخل قوات التحالف لان في المحصلة النهائية ان تركيا عضو في حلف الناتو.

ان هدف تركيا وترکمان العراق في نفس الوقت هو ضمان وحدة واستقرار العراق وتشكيل حكومة عراقية شاملة تضم جميع المكونات، وهذا هو تقييمي لتطور الاحداث في العراق واعتقد ان كل من يريد مصلحة العراق يوافقني في الراي. ويمكن القول ان بعض الجهات الدولية مثل امريكا وروسيا حاولوا تقييد دور تركيا في الشرق الاوسط وخاصة ما بعد الربيع العربي، وفي المقابل تمكنت تركيا من اجتياز تلك المعوقات واتباع سياسة جديدة في الشرق الاوسط، واعتقد ان تركيا من الدول الاكثر شعبية في المنطقة حيث ان لتركيا اصدقاء عديون داخل المكونات الاخر مثل العرب والاكراد، والترکمان ينتظرون مزيدا من المساعدات وتطوير العلاقة التركمانية- التركية بشكل اكثر لان الترکمان جزء لا يتجزء من تركيا. ولكن روسيا وامريكا تحاول وضع المعوقات امام دور تركيا في المنطقة،

ويجب على تركيا ان تفهم امام هذه المعوقات لان شعوب المنطقة تريد ذلك، والترکمان بشكل خاص بأمس الحاجة الى الدور التركي في المنطقة. ان دور تركيا هو دور سلام ودور انساني في المنطقة، في اعتقادي، يجب ان تكون تركيا صاحبة الحل في حل الوضع الخطير القائم في المنطقة. ويجب على تركيا ان ترجع الى سياستها الرئيسية (سياسة تصفير المشاكل) لان التهديدات لا تقتصر على تركيا او العراق فقط وانما اصبحت تشمل المنطقة بشكل عام. حيث ان من الضروري اقامة التعاون والتنسيق المشترك بين الاطراف المعنية في سبيل مواجهة هذه التحديات، وعلى تركيا ان تفتح صفحة جديدة مع دول المنطقة. كلما اتسع الدور التركي في المنطقة وخاصة في سوريا والعراق فان وضع الترکمان في هاتين الدولتين سوف يتحسن ويعيشون بشكل اكثر استقرارا، لان القوة الامبريالية تحاول تقليل الدور التركي من اجل مصالحها في المنطقة بالمقابل تهدف تلك الدول الامبريالية الى توسيع نطاق الازمات في المنطقة لتتحول الى مشاكل مزمنة يصعب حلها.

ان اورسام مؤسسة ابحاث ودراسات محايدة تنفذ فعاليتها في ما يخص الشرق الأوسط. وتهدف اورسام الى تنوع مصادر معلوماتها حول الشرق الأوسط، والى نقل افكار ورؤى الخبراء في المنطقة الى الأوساط الأكاديمية والسياسية التركية مباشرة. واتساقا مع هذه الأهداف، فان اورسام تقوم بتسهيل أمر استضافة رجال الدولة والأكاديميين وخبراء الاستراتيجية والصحفيين ورجال الأعمال وممثلي منظمات المجتمع المدني في بلدان الشرق الأوسط في تركيا، مستهدفة في ذلك تقوية مصادر معلوماتها ونشر ما تتوصل اليه سواء في تركيا او في الأوساط الدولية. وتحتوي سلة معلومات ونشریات اورسام على نشر الكتب والتقارير والنشریات والملاحظات السياسية والمحاضرات ومحاضر الاجتماعات العلمية، اضافة الى اصدارها مجلتيين بإسم «تحليلات الشرق الأوسط» و «دراسات الشرق الأوسط».



مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية (اورسام)

زقاق سليمان نظيف، الرقم 12 - ب / جانقيا - انقره

هاتف : 0 (312) 4302609 - فاكس : 0 (312) 4303948